

كارلوس كاستريسانا فيرنانديز

المدعي العام لدى محكمة المحاسبات الإسبانية

أولاً- التحصيل الدراسي

درست القانون خلال الفترة الممتدة من عام 1974 حتى عام 1979 الذي تخرجت فيه من كلية القانون في جامعة كمبلوتنسي بمدريد. وفي عام 1978 تابعت برنامجاً دراسياً في المعهد الدولي لحقوق الإنسان بستراسبورغ في فرنسا. وخلال الفترة الممتدة من عام 1986 حتى عام 1989، التحقت بالكلية القضائية الإسبانية إثر الاستعداد لخوض الاختبار التنافسي الوطني واجتيازه بنجاح، الأمر الذي أتاح لي الالتحاق بسلك المدعين العامين. فعينت مدعياً مساعداً في عام 1990، ثم مدعياً أقدم في عام 1996، ثم مدعي المحكمة العليا في عام 2005، ثم مدعي محكمة المحاسبات في عام 2020.

ثانياً- النشاط المهني كمدع عام

بدأت مسيرتي الوظيفية في عام 1990 في المحاكم الاستئنافية في برشلونة أولاً ثم في مدريد، وتوليت في هذا الإطار مهمة التحقيق والمقاضاة وإجراء المحاكمات فيما يتعلق بالقضايا الجنائية. وتخصصت في مقاضاة المنخرطين في الجريمة المنظمة والفساد ومقترفي الجرائم الدولية.

وفي عام 1993 اختارني المدعي العام لأكون عضواً في مكتب المقاضاة الخاص بمكافحة الاتجار بالمخدرات. واكتسبت خبرة واسعة في التحقيق والمقاضاة ومحكمة تنظيمات إجرامية عابرة للأوطان مسؤولة عن تهريب المخدرات الدولي وجنح متعلقة بغسل الأموال أمام محكمة العدل الوطنية. واكتسبت كذلك خبرة واسعة في التعاون القضائي الدولي.

وفي عام 1995، عيّني المدعي العام في منصب آخر، ناقلاً إياي إلى مكتب المقاضاة الخاص بمكافحة الفساد وعُهد إلي في هذا الإطار بإجراء عمليات التحقيق والمقاضاة فيما يخص قضايا فساد رفيعة المستوى أمام محكمة العدل الدولية (بما فيها مرحلة المحاكمة ومرحلة الاستئناف ومرحلة النقض). وأشرفت على عمل الموظفين، وعملت مع المحققين من الشرطة وشهود التبريح والشهود الخبراء، وذلك من أجل الاضطلاع بتحقيقات معقدة تناولت الضرائب والمحاسبة والميزانية والإنفاق العامين ومسائل الصيرفة وغيرها من المسائل المالية. وتناول عملي مسائل مهمة

متعلقة بالفساد والحصانة الدبلوماسية وحصانة الدول حين وجهت التهم إلى السيد برلوسكوني من إيطاليا. وخلال هذه الفترة، اكتسبت كذلك خبرة في مجال تسليم المطلوبين لدولة أخرى والقانون الأوروبي والدولي واسترداد الأصول. وعيّنت مدعياً عاماً في المحكمة العليا بموجب المرسوم الملكي رقم 727 الصادر في 20 حزيران/يونيو 2005. وكلفت بالعمل في قسم الشؤون الجنائية وأجريت أنشطة التحقيق والمقاضاة والمداخلة في قاعة المحكمة في القضايا الجنائية المرفوعة على مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى وأعضاء في البرلمان، وتناول عملي كذلك طعون النقض. وبموجب المرسوم الملكي رقم 994 الصادر في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، عيّنت مدعياً عاماً لدى محكمة المحاسبات، وهي الهيئة الدستورية العليا المعنية بهذا الشأن، المسؤولة عن التحقيق في سوء إدارة الأموال العامة الإسبانية والأوروبية.

ثالثاً - خدمات أخرى في إقامة العدل وكمحامٍ

التحقت بسلك محامي المنازعات لأول مرة في عام 1980، عاملاً معظم الوقت كمُدافع عمومي، حتى عيّنت في عام 1986 قاضياً بالإنيابة في محكمة مدريد الإقليمية (بالتزامن مع استعدادي لخوض اختبار دخول كلية القضاء). وأعمل منذ عام 1987 قاضياً مؤقتاً معنياً بالتحقيق على مستوى المقاطعة في الإجراءات المدنية والجنائية. وفي عام 2014 طلبت إجازة عمل - توقفت عن العمل ولم أعد أتقاضى راتباً - فيما يتعلق بمسيري الوظيفة كمدعٍ. ثم غدت محامياً ممارساً لدى شركة Ejaso ETL Global (شركة خدمات قانونية ذائعة الصيت مقرها في إسبانيا والبرتغال تنتمي إلى المجموعة الألمانية الأوروبية المعنية بالضرائب والقانون (ETL))، ثم مقدماً دولياً للخدمات الاستشارية، حتى عام 2020 الذي استأنفت فيه مسيري الوظيفة كمدعٍ عام.

رابعاً - اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا. 2010-2007

عيّنتي الأمين العام للأمم المتحدة في 14 أيلول/سبتمبر 2007 مفوضاً (ما يناظر منصب مساعد الأمين العام للأمم المتحدة) للجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا، وهي هيئة قضائية دولية مستقلة تقوم على معاهدة. وأريد للجنة أن تكون آلية ابتكارية مختلطة من آليات الأمم المتحدة المعنية بدولة القانون من أجل تعزيز مؤسسات إنفاذ القانون في غواتيمالا.

وبدأنا مهمتنا بإنشاء وحدات الشرطة الخاصة، وهي مكتب مقاضاة خاص، ومحاكم الاختصاص الموسَّع. وأنشأت اللجنة أيضاً قاعدة بيانات خاصة بالتحليل وجمع المعلومات.

ونحننا بعمليات التدقيق في المؤسسات العمومية. ففيما يتعلق بالشرطة المدنية الوطنية، أيدنا إقالة الحكومة للمدير ونائبه وما نسبته 10 في المئة من الموظفين؛ أما فيما يتعلق بمكتب المدعي العام، فطلب من المدعي العام وعشرة مدعين رئيسيين التنحي؛ أما في القضاء؛ فأزيح ثلاثة قضاة وثلاثة مرشحين من المحكمة العليا وأزيح عشرون قاضياً من محاكم الاستئناف. وأقالت المحكمة الدستورية مدعياً عاماً ثانياً في عام 2010 بناء على طلبنا.

وتقدمت باقتراحات تعديل القوانين إلى الكونغرس، بما فيها اقتراحات تتعلق بالقوانين الخاصة بضبط الأسلحة والذخائر، ومقاضاة المنخرطين في الجريمة المنظمة، والتفاوض لتخفيف العقوبة، وحماية الشهود، والتنصت، وإنشاء محاكم الاختصاص الموسَّع فيما يخص القضايا المنطوية على مخاطر جمة.

وبدأنا نحقق في 27 قضية عالية التأثير ونجري أنشطة المقاضاة في إطارها (تتعلق القضايا بالاتجار بالمخدرات العابر للأوطان، وشبكات القتلة المأجورين المحترفين، وفك البنى الإجرامية السرية التابعة للشرطة المدنية والجيش، والفساد القضائي والسياسي، وعمليات القتل خارج إطار القانون، وعمليات الإخفاء القسري، وعمليات التنبئ غير القانونية، وشبكات الاتجار بالبشر؛ وزُعم أن معظم المتهمين اقترفوا جرائم دولية خلال النزاع المسلح الماضي). وأصدرنا 139 أمراً بالقبض على مطلوبين (اعتقل 105 مطلوبين منهم 74 متهماً يُحتجز من غير كفالة) بمن فيهم رئيس سابق للجمهورية، ووزير الدفاع والمالية السابقان، وأربعة وزراء سابقون للداخلية، وجنرالات عدة وغيرهم من ضباط الجيش، وأعضاء الكونغرس وغيرهم من السياسيين والمسؤولين الرفيعة المستوى، ومحامون، ورجال أعمال، ومتجرون بالمخدرات. وخلال فترة عملي لدى اللجنة، أحييت سبع قضايا عالية الأهمية إلى المحاكمة، وأدين سبعة متهمين، وهذا ما مثل نسبة إدانة تبلغ 100 في المئة (في حين كان يبلغ معدل الإدانة في هذا البلد في ذلك الحين 2 في المئة).

واجهت وفريقي طائفة واسعة من مختلف الأوضاع الصعبة جداً وعملنا في ظل مخاطر مستمرة، لكننا أتمنا مهامنا بنجاح. وبذلت جهوداً حثيثة للحفاظ على استقلالية اللجنة وعدم تحيز أنشطتها المقاضاة التي أجريناها برفضنا الرضوخ للضغوط السياسية، وتحملنا المسؤولية عن أداء اللجنة، ناثلين بذلك احترام فريق متماسك متعدد البلدان متكون من 200 مهني ملتزم، هم محققون ومدعون ومحامون وعناصر شرطة وعلماء اقتصاد ومحللون ومختصون في الإدارة ينحدرون من 27 بلداً مختلفاً. وعملت معهم لبناء الثقة والدعم المتبادل؛ واضعاً خطط عمل واستراتيجيات ناجحة

لفك البنى غير القانونية، وضامناً في الوقت نفسه التآزر مع الأحزاب السياسية والنقابات ومنظمات الشعوب الأصلية وقطاع الأعمال وما يقارب 35 منظمة من منظمات المجتمع المدني والتواصل مع ممثلين دبلوماسيين.

وبذلت قصارى جهدي لإبقاء تحقيقاتنا وأنشطة المقاضاة التي اضطلعنا بها ضمن الحدود الصارمة لولاية اللجنة. وطُعن في اختصاصنا 16 مرة أمام محاكم غواتيمالا. ورفضت جميع هذه الطعون.

ووقعت على مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإنشاء صندوق استثماري للبلدان المانحة. وخلال فترة دامت ثلاث سنوات، التقينا بممثلي الدول المانحة، جامعين تعهدات تراوح متوسطها من 15 إلى 20 مليون دولار أمريكي كل سنة. وإضافةً إلى ذلك، وقعت على اتفاقات خاصة بإعارة العاملين وأبرمت اتفاقات خاصة بالتنفيذ الحر لبرنامج حماية الشهود التابع للجنة، وضمنت نقل معدات مشترية بفضل مساهمات الدول إلى نظيرنا الغواتيمالي. وحظيت اللجنة على الدوام بالتمويل والإدارة المالية المناسبين. وخلال الفترة الممتدة من عام 2007 حتى عام 2010، حضرت ما يناهز ألف اجتماع عمل مع مختلف الجهات الفاعلة، وذلك بصفتي مفوض اللجنة. وفي عام 2009، تناولت وسائل الإعلام الغواتيمالية عمل اللجنة 4 485 مرة على الرغم من أن اللجنة لم تتمتع بميزانية خاصة بالإعلان.

وفي آب/أغسطس 2009 أعاد الأمين العام للأمم المتحدة تعييني مفوضاً للجنة لفترة إضافية مدتها سنتان. واستقلت في حزيران/يونيو 2010 وعدت إلى المحكمة العليا الإسبانية.

خامساً- المهام الاستشارية بعد عام 2010

البحرين. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. دعائي البرنامج، إثر أحداث الربيع العربي والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، إلى تدريب المدعين البحرينيين. وفي عام 2014، أفضى التدريب إلى التوقيع على اتفاق تعاون بين البرنامج الإنمائي ومكتب المدعي العام من أجل الاضطلاع بمشروع خاص بتعزيز المؤسسات وإنشاء وحدة التحقيق الخاصة لدى مكتب المدعي العام لمقاضاة مقترفي التعذيب وغيره من أشكال المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وعيّنت كبيراً لمستشاري المشروع. وأسندت إلى الوحدة إثر إنشائها وظيفتا التحقيق والمقاضاة، ودُعِمت بوحدة شرطة وخدمات طبية ونفسية وقاعدة بيانات خاصة بجمع المعلومات والتحليل. وسيحتذى بهذه التجربة في أبو ظبي والكويت.

كولومبيا. حكومة سويسرا الاتحادية. أنشئت محكمة السلام الخاصة في أيلول/سبتمبر 2017 إثر التوقيع على اتفاق السلام، وأسندت إليها ولاية تحقيق العدالة الجزائية/التصالحية لضحايا النزاع المسلح وتحديد مسؤوليات كل من الفاعلين التابعين للدولة وغير التابعين لها، بالتنسيق مع المحكمة الجنائية الدولية. وواجهت المحكمة الخاصة خطر أن يفوق الاضطلاع بهذه الولاية الجسيمة قدراتها. واقترحت وزارة الخارجية السويسرية توفير خبير استشاري للمحكمة. وأبرم اتفاق في هذا الصدد في نيسان/أبريل 2018. ومنذ ذلك الحين، أسدي المشورة للمحكمة فيما يخص المسائل البنوية والتنظيمية وكذلك فيما يخص مسائل مهمة متعلقة بطبيعة الجرائم، ومتطلبات العفو والعقوبات البديلة، ومعايير إيلاء الأولوية للقضايا، واستراتيجية المقاضاة.

نيبال. حكومة سويسرا الاتحادية. أخذت وزارة الخارجية السويسرية في عام 2017 تيسر الحوار بين حكومة نيبال والمعارضة السياسية والمجتمع المدني، المتعلق بمختلف آليات العدالة الانتقالية لتناول انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة خلال النزاع المسلح الذي وضع أوزاره مؤخراً في هذا البلد. ونُظمت جولة أولى من المحادثات في بانكوك في ذلك العام، وحضرها كخبير زائر. وفي تموز/يوليو 2018، دعيت نفس الجهات الفاعلة إلى حضور برنامج التعلم المتقدم بشأن التطرق إلى الماضي في سويسرا، الذي شارك فيه كمحاضر زائر. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2018 عُقد اجتماع آخر في بانكوك حضرته كمحاضر زائر من أجل وضع خريطة طريق لتنفيذ عملية العدالة الانتقالية.

الفلبين. حكومة سويسرا الاتحادية. رافقت وزارة الخارجية عملية السلام بعد التوقيع على الاتفاق الشامل بشأن منطقة بانجسامورو في عام 2014. وأصدرت اللجنة المعنية بالعدالة الانتقالية والمصالحة، التي يرأسها خبير سويسري، تقريرها في كانون الأول/ديسمبر 2015. وبصفتي محاضراً زائراً في برنامج التعلم الخاص بالتطرق إلى الماضي، أدرب ممثلي الموقعين على الاتفاق الشامل بشأن منطقة بانجسامورو منذ بضع سنوات. وشاركت أيضاً في حلقة عمل مع الهيئات المسؤولة عن تنفيذ توصيات اللجنة المعنية بالعدالة الانتقالية والمصالحة أجريت في مانيلا في حزيران/يونيو 2019 كخبير دعته الحكومة السويسرية. ولا تتمثل التحديات الرئيسية في مقاضاة مقتري جرائم النزاع المسلح فحسب، بل تتمثل أيضاً في بناء قضاء جديد وفعال ويعوّل عليه في منطقة بانجسامورو الذاتية الحكم، وفي دمج تطبيق القانون المدني الفلبيني وتطبيق الشريعة الإسلامية، التي تسري على الجالية المسلمة في بانجسامورو، أو إقامة التوازن بينهما على الأقل.

أوكرانيا. الاتحاد الأوروبي. استهل الاتحاد الأوروبي، بعد احتجاجات ميدان في عام 2014، مبادرته الخاصة بمحاربة الفساد، دعماً لجهود أوكرانيا الرامية إلى إنشاء مؤسسات جديدة وسن قوانين لمحاربة الفساد بفعالية. وفي عام 2017

أنشأ الاتحاد الأوروبي المجلس الاستشاري الدولي لمحاربة الفساد والغرض الرئيسي منه إسداء المشورة للكونغرس فيما يتعلق بسن القوانين. ودعت إلى الانضمام إلى المجلس كخبير، ثم عيّنت رئيساً للمجلس، فزرت كيف مراراً، والتقيت بأعضاء الحكومة، والمعارضة السياسية، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام، وعبرت عن رأي المجلس، أمام الكونغرس في المقام الأول.

سري لانكا. المشروع الدولي الخاص بالحقيقة والعدالة. طلب مني القائمون على المشروع في عام 2017 توجيه التهم إلى جنرال في جيش سري لانكا لاقتراه المزعوم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية خلال النزاع المسلح (الذي دار خلال الفترة الممتدة من عام 2008 حتى عام 2009). وكان هذا الجنرال قد عيّن بعد انتهاء الحرب سفيراً لدى بلدان عدة في أمريكا اللاتينية. فأعددت دعوى قضائية وأودعتها إيداعاً متزامناً في البرازيل وشيلي وكولومبيا وبيرو، منسقاً مع المدعين في الهيئات القضائية الأربع. وهذا ما أفضى إلى استقالة سفير سري لانكا وهروبه من المنطقة وطلبه اللجوء في بلده الأصلي.

حكومة سويسرا. تدعوي الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية منذ عام 2010 إلى العمل محاضراً زائراً في برنامج التعلم المتقدم التابع لها بشأن التطرق إلى الماضي، المصمم لتدريب موظفيها الدبلوماسيين العاملين في قسم الأمن البشري وشركائها الدوليين بشأن مسائل العدالة الانتقالية. ويندرج في عداد المشاركين غير السويسريين ممثلو الحكومة والمجتمع المدني من بلدان معظمها تخرج من نزاعات مسلحة في أوروبا (كوسوفو وجورجيا والبوسنة والهرسك وروسيا وصربيا وأوكرانيا ومقدونيا الشمالية، وكذلك النرويج وفرنسا والمملكة المتحدة وإسبانيا والنمسا وهولندا)، وأمريكا اللاتينية (المكسيك وبيرو وكولومبيا وغواتيمالا)، وأفريقيا (مالي وبوروندي والكاميرون وليبيريا وجنوب أفريقيا وتشاد وتونس وليبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وزيمبابوي وكينيا ونيجيريا، والشرق الأوسط (الكويت ولبنان وإسرائيل وفلسطين)، وآسيا (سري لانكا وإندونيسيا ونيبال وباكستان وقرغيزستان وأرمينيا والفلبين وميانمار وتايلاند).

معهد الأمم المتحدة الأقليمي لبحوث الجريمة والعدالة. يضع المعهد الذي يقع مقره في تورينو بإيطاليا برامج أكاديمية وبحثية بالشراكة مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن مسائل منها القانون الجنائي الدولي ومحو النزعة المتطرفة لدى المتشددين في إطار مكافحة الإرهاب، ومنع التآزر بين التنظيمات الإرهابية وتنظيمات الجريمة المنظمة، والجريمة السبرانية، والمراقبة البيولوجية والكيميائية والإشعاعية والنووية. لذا، يُراد للمعهد أن يضحى مركز الفكر للأمم المتحدة المعني بوضع السياسات الجنائية العالمية الكفيلة بالتصدي لأخطر الأنشطة الإجرامية الدولية والعابرة للأوطان.

ودعيت إلى الانضمام إلى مجلس أمناء المعهد في عام 2014، وانتقاني المجلس الاقتصادي والاجتماعي ثم أعاد انتقائي في عام 2019، وأعيد تعييني نائباً لرئيس مجلس الأمناء.

مهام استشارية أخرى ذات صلة بما سبق ذكره: 2006. المكتب الإقليمي للمكسيك وأمريكا الوسطى التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، منسق مشروع AD/MEX/03/H32 الخاص بمنع الجريمة وسوء المعاملة والاستخدام غير القانوني للمخدرات. 2003. خبير عينه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للاضطلاع بمهمة في سيوداد خواريز (المكسيك) فيما يخص قتل النساء في هذه المدينة. 199002003. مجلس أوروبا، خبير ومتحدث في مؤتمرات وبرامج يُرمَى منها إلى تعزيز الديمقراطية ودولة القانون والمساءلة في بلدان أوروبا الشرقية. أذربيجان وبلغاريا وإستونيا. الاتحاد الأوروبي: عضو في برامج التعاون القضائي الدولي التي نظمها المكتب الأوروبي لمكافحة الغش في عام 1994. 1993-1995. مجموعة عمل شنغن المعنية بالمخدرات.

أنشطة خبير في أفريقيا: إضافةً إلى تدريب خبراء ينحدرون من 13 بلداً أفريقياً، أجريت بحثاً عن الاستغلال غير القانوني للموارد البشرية في غينيا الاستوائية لصالح مبادرة العدالة في المجتمع المفتوح؛ وعيّني برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خبيراً لإسداء المشورة للجنة الحقائق في تونس من أجل وضع استراتيجيات لمكافحة الفساد؛ وأعمل لصالح معهد الانتقال المتكامل في إطار مشاريع خاصة بالعدالة الانتقالية في نيجيريا وليبيا.

سادساً- الأنشطة الأكاديمية

2014: أستاذ زائر في جامعة هافرفورد بولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية. العدالة الجنائية الدولية والعدالة الانتقالية. 2011: باحث زائر في معهد Dag Hammarskjöld. أوبسالا، السويد. 2003-2006: أستاذ القانون الجنائي الدولي ومدير برنامج في مركز حقوق الإنسان من أجل القانون والعدالة العالمية، جامعة سان فرانسيسكو، كاليفورنيا. 2000-2003: أستاذ مساعد، جامعة كارلوس الثالث في مدريد، كلية القانون الجنائي. متحدث في برامج دراسية ومؤتمرات في الجامعات الأوروبية والأمريكية بشأن حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي، بدعوة من البنك الدولي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومعهد Max Planck ومؤسسة Lelio Basso ومؤسسة Konrad Adenauer ومنظمة الشفافية الدولية ومنظمة العفو الدولية وجامعة كاليفورنيا في بركلي وجامعة ييل وجامعة ستانفورد وجامعة نيويورك وجامعة دريكسيل وجامعة مدينة نيويورك وجامعة هارفارد ومؤسسة المجتمع المفتوح ووزارات الدفاع والعدل والخارجية الأمريكية.

سابعاً- الأنشطة التطوعية

2019. انتُخبت عضواً في جمعية حقوق الإنسان الإسبانية، وهي المنظمة غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان الأذيع صيتاً في بلدي.

2017-الآن. منظمة الشفافية العالمية. عيّنت عضواً في المجلس التنفيذي للشعبة الإسبانية من المنظمة.

2017-الآن. معهد الانتقال المتكامل. عضو مجموعة الممارسة الخاصة بالقانون والسلام.

2011-الآن. مؤسسة Harald Edelstam. ستوكهولم، السويد. عضو مجلس الأمناء.

2009. خبير عينته لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أمام محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. قضية كامبو ألودونيزو ضد المكسيك. كاتب شهادة الخبير الكتابية بالنيابة عن النساء اللواتي تعرضن للعنف الجنساني في مدينة سيوداد خواريز المكسيكية، الأمر الذي أدى إلى إصدار محكمة البلدان الأمريكية أهم أحكامها المتعلقة بحق النساء في حياة خالية من العنف وواجب الدولة المتمثل في التحقيق في العنف الجنساني ومقاضاة مقترفيه ومعاقبتهم وتعويض المجني عليهم. شاهد خبير في قضيتي دياريو ميليتار ضد غواتيمالا وبالاسيو دي جوستيسيا ضد كولومبيا.

1996 قضية بينوشيه. كاتب الدعاوى القضائية الأولى المرفوعة على أعضاء الطغمتين العسكريتين السابقتين للأرجنتين وشيلي، التي أفضت إلى بدء الإجراءات أمام محكمة العدل الوطنية الإسبانية (قضية بينوشيه). كاتب تقارير عن الإبادة الجماعية، والإرهاب، والتعذيب، والإخفاء القسري، والجرائم ضد الإنسانية وضد الأشخاص المحميين دولياً، والحصانة، والاختصاص الدولي، وتسليم المطلوبين، والتقاعد، ومبدأ عدم جواز محاكمة الشخص على الجرم ذاته مرتين، والطاعة الواجبة، والعفو، والتعاون القانوني الدولي، بالنيابة عن الاتحاد التقدمي للمدعين العامين وبناء على طلب مجلس مدعي المحكمة العليا لإسبانيا، من أجل ضمان احتجاز الجنرال خورخي رافائيل فيديلا في الأرجنتين واحتجاز الجنرال أوغستو بينوشيه في لندن.

ثامناً- منشورات مختارة

• *Corruption, organized crime and international crimes. Lessons for*

Politorbis "prevention، وزارة الخارجية السويسرية، 2020

- " *Una Nueva Política Criminal para México* ". المعهد الوطني للعلوم الجنائية، المكسيك، 2018.
- " *Justicia Transicional en Chile* ". الجامعة الكاثوليكية، شيلي، 2016.
- " *Hipergarantismo: el caso de Guatemala* ". المعهد الوطني للعلوم الجنائية، المكسيك، 2011.
- " *Torture as a Greater Evil* "، منشورات جامعة جونز هوبكنز، الولايات المتحدة الأمريكية، 2007.
- " *De Nüremberg a Madrid* ". مجلة القضاة من أجل الديمقراطية، العدد 54، تشرين الثاني/نوفمبر 2005.
- " *The Legacy of the Pinochet Case* "، في استعراض بركلي للدراسات الخاصة بأمريكا اللاتينية. جامعة كاليفورنيا، بركلي، 2005.
- " *The Role of Civil Society and the Media in Building a Culture* " against Corruption: the Experience of Spain " في " Global Action " against Corruption, the Mérida papers. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فيينا، 2004.
- " *La Jurisdicción Universal en la Jurisprudencia de la Sala II del Tribunal Supremo* " في مجلة السلطة القضائية، العدد 73. CGPJ. 2004.
- " *Corrupción, Globalización y Delincuencia Organizada* "، في " الفساد في ظل العولمة. تحليل جامع للتخصصات ". Ed. Ratio Legis، 2004.
- " *La Corrupción Económica en las Comunidades Europeas* " في حماية المصالح الاقتصادية للجماعة الأوروبية. Trotta، 2001.
- " *El Juicio en Cortes Extranjeras a los Miembros de las Juntas* " Militares Argentina y Chilena " في " العدالة الجنائية الدولية ". الجامعة الإسبانية الأمريكية، 2001.

- *Il caso Pinochet. I Crimini Contro l'Umanità fra Politica e " Diritto* .المؤسسة الدولية Lelio Basso ،1999.
- *Fundamentación de la Competencia de la Justicia Española en Los " Delitos de Lesa Humanidad* في "مكافحة الإفلات من العقاب دفاعاً عن حقوق الإنسان". Icaria ،1998.

تاسعاً- أهم الأوسمة والجوائز

- 1997. الجائزة الوطنية لحقوق الإنسان، إسبانيا.
 - 2003. دكتوراه فخرية، جامعة غوادالاخارا، المكسيك.
 - 2004. شهادة شرفية. مجلس بلدية سان فرانسيسكو، كاليفورنيا.
 - 2006. دكتوراه فخرية، جامعة سانتياغو دي شيلي المركزية.
 - 2006. ميدالية شرف منحها نيابة رئاسة مجلس الشيوخ الشيلي.
 - 2010. وسام جوقة الشرف. جمهورية فرنسا، برتبة ضابط.
 - 2010. وسام نجمة التضامن. الجمهورية الإيطالية، برتبة قائد.
 - 2010. وسام Quetzal. جمهورية غواتيمالا، برتبة الصليب الأكبر.
 - 2010. وسام الاستحقاق المدني. مملكة إسبانيا، برتبة قائد.
 - 2016. جائزة الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد التي يمنحها المجلس العام لمدعي إسبانيا ومنظمة الشفافية الدولية.
 - 2018. دكتوراه فخرية، المعهد الوطني للعلوم الجنائية، المكسيك.
- مدريد، شباط/فبراير 2021